

## «وثيقة الرياض»:»

٧٩

# دولة في اليمن على مقاس السعودية

## كربلاء»

تستضيف المحادثات بين الفصائل المتحاربة في اليمن لأنها طرف في الصراع الدائر هناك. وأشار ولايتي من بيروت يوم أمس، إلى ضرورة انعقاد جلسة وطولة للحوار الوطني بين كل مكونات المجتمع اليمني «في بلد آخر لا يرتبط لا بالرياض ولا بسواها».

في السياق نفسه، أكد السفير الإيراني لدى الكويت، علي رضا عنابتي، أمس، أن بلاده «لم تطلب التفاوض مع السعودية بشأن اليمن». وأوضح عنابتي خلال مؤتمر صحفي في السفارة الإيرانية في العاصمة الكويتية، أن «المداولات موجودة بالفعل من قبل المنسوب الأممي (ولد الشيخ) مع الإيرانيين والاتصالات جارية بشأن اليمن»، مشيراً إلى استعداد بلاده لمساعدة الشعب اليمني «سواء سياسياً أو إنسانياً».

من جهة أخرى، أكد وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، أن واشنطن تدعم الهدنة الإنسانية في اليمن، بيد أنه يصعب تحقيقها في ظل الظروف الحالية. وكشف كيري في تصريحات أن الحوثيين انتهكوا الهدنة بتحريكهم منصات صواريخ إلى الحدود السعودية.

ويوم أمس، استأنف التحالف الذي تقوده الرياض عملياته العسكرية بوتيرتها المعتادة، بعدما كانت هذه العمليات قد تقلصت أثناء الهدنة (انتهت ليل أول من أمس). وبعد رفض دعوة ولد الشيخ تمديد الهدنة، أكد وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، أن التزام دول التحالف الهدنة «مرهون بعدم انتهاكها من قبل الطرف الآخر». وشن التحالف قصفاً عنيفاً على محافظتي صعدة وحجة، بالإضافة إلى قصف أحياء في محافظة عدن. من جهتها، عادت القبائل اليمنية إلى عملياتها العسكرية على الحدود، حيث قصفت يوم أمس، مدينة جيزان السعودية، قبل أن ترد مدفعية الجيش السعودي المنتشرة على طول الحدود مع اليمن بقصف على مناطق يمنية. (الأخبار، أف ب، رويترز، الأناضول)



و«استعادة مؤسسات الدولة من خلال إنهاء العدوان والتمرد وإسقاط الانقلاب ومحاسبة الضالعين فيه»، إضافة إلى تأكيدها التمسك بالمبادرة الخليجية ونتائج مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن.

ويعود الحديث عن تشكيل جيش يمني جديد إلى ما قبل بدء العدوان، ولا سيما مع انتقال الرئيس الفار عبد ربه منصور هادي من صنعاء إلى عدن حيث حاول إقامة سلطة رديفة ثم جيش رديف. وفي السياق، بدأت أولى تباشير هذا المشروع بالظهور تبعاً، منذ بدء هادي بإقالة قياديين في الجيش وتعيين آخرين، حتى بلغ يوم أمس أكثر مراحلها وضوحاً، حين وصل رئيس أركان الجيش محمد علي المقدشي، إلى منطقة العبر التابعة لمحافظة حضرموت (شرق البلاد) للشروع بتشكيل ألوية عسكرية جديدة «موازية للمشرعية»، وفق وكالة أنباء «سبوتنيك» الروسية.

وأشارت الوثيقة، في اليوم الثاني من المؤتمر الذي ينهي أعماله اليوم، إلى أن بناء «الدولة المدنية الاتحادية الحديثة» هو استكمال لما بقي من مهام العملية الانتقالية وبناء الدولة المدنية، من خلال الإسراع في دعوة الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات الحوار الوطني لمناقشة مسودة الدستور في «إطار وثيقة الرياض»، وطرحها للنقاش العام والاستفتاء. وفي ما يخص الجنوب، تطرح الوثيقة «الحلول والضمانات للقطبية الجنوبية، وحق الشعب في تحديد مكانته السياسية في إطار الدولة الاتحادية»، وتضمنت نقاطاً متعلقة بخطط إعادة الإعمار والأعمال الإغاثية.

من جهتها، تتمسك جماعة «أنصار الله» بموقفها الرفض للمؤتمر المذكور. وأكد مصدر مسؤول في الجماعة في حديث إلى «الأخبار»، أن الأخيرة «ترتب أوراقها لمؤتمر تفاوض يرتب له المدعوون الدولي اسماعيل ولد الشيخ»، في إشارة إلى المؤتمر المرتقب في مدينة جنيف السويسرية. أما حزب «المؤتمر الشعبي العام» المنقسم بين

يبدو أن الرياض تسعى إلى تكرار تجربة «المبادرة الخليجية» لإعادة تكريس هيمنتها على الدولة اليمنية. ولكن هذه المرة عبر «وثيقة الرياض» التي أقرها المؤتمر الذي ينهي أعماله اليوم في العاصمة السعودية، وتشير عدة معطيات إلى أنها لن تكون سوى ورقة الرياض في مفاوضات جنيف

«وثيقة الرياض»، هي ما تمخض عن «مؤتمر إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية» الذي تشهده العاصمة السعودية، في يومه الثاني، لتمثل الورقة التي ستحملها السعودية ومؤيدوها من القوى اليمنية إلى مفاوضات جنيف في نهاية الشهر الحالي. الوثيقة التي تذكر بـ«المبادرة الخليجية»، تعكس محاولات الرياض الحديثة لخلق دولة يمنية بمختلف مؤسساتها، على مقاس السعودية ووصايتها، وإعادة اليمن وشعبه إلى المربع الأول، مذكراً من جديد بالسبب الرئيسي خلف الأزمة اليمنية، والمفضي لاحقاً إلى العدوان المتواصل، وهو رفض الرياض لدولة يمنية خارج عباؤها.

مسودة الوثيقة التي ناقشها ممثلو دول الخليج والدول العشر الراحية للمبادرة الخليجية، فضلاً عن الشخصيات اليمنية المؤيدة للعدوان في جلسة مغلقة يوم أمس، نصت على نقاط عدة، أهمها تشكيل «نواة أولى» للجيش والأمن اليمنيين بقيادة تشكيلات وطنية «غير متورطة في الفساد»، و«التعجيل بعودة صعدة إلى ما كانت عليه قبل الحرب 2004» (بعد انسحاب الجيش و«أنصار الله» من عدن وصنعاء بحسب الوثيقة)،

في حزام كربلاء، وأن ما فعله في الرمادي ما هو «إلا محاولة للمشاغلة وصرف النظر عما يُعد له هناك».

وأكد الهاشمي أن «عشائر سنينة» عديدة انضمت إلى «داعش» في تلك المنطقة، نظراً إلى الهواجس الطائفية وخشية أن تقع النخيب تحت سيطرة كربلاء، مشيراً إلى خطاب زعيم «داعش»، أبو بكر البغدادي، الذي توعد فيه بالدخول إلى النجف وكربلاء وبغداد أثناء إسهامته بمقاتلي التنظيم في محاولة «داعش» التقرب من منطقة الخالدية، وذلك لفتح الطريق إلى الفلاحات ثم إلى الحبانة ثم إلى ما بعد الفلوجة باتجاه بغداد، مبيناً أن «هذه خريطة طريق يحاول التنظيم تطبيقها منذ فترة طويلة».

في موازاة ذلك، حذرت منظمة العدل والتنمية الدولية المهتمة بشؤون الإرهاب من أن تنظيم «داعش» يستخدم خطة الكماشة للسيطرة على العاصمة العراقية بغداد، بعد نجاحه في السيطرة على الرمادي، وتطوير العاصمة من كافة الاتجاهات، والضغط على «الحشد الشعبي» عبر التمدد داخل المحافظات القريبة من بغداد أو تنفيذ هجمات انتحارية داخلها، ومن بينها النجف وكربلاء.

تلك المعلومات وجدت صداها على أرض الواقع، حيث أعلن قائد «لواء الإمام علي» التابع لـ«سرايا عاشوراء» (المجلس الأعلى الإسلامي)، كاظم الجابري، أن مقاتلين من السرايا سينتفكون في الكرمة والجزيرة والنخيب بناءً على أوامر القائد العام للقوات المسلحة حيدر العبادي. فيما أكد لـ«الأخبار» رئيس اللجنة الأمنية في مجلس باجل، فلاح الخفاجي، استعداد محافظته للدفاع عن منطقة النخيب، وجاهزية قواتها من جيش وشرطة و«حشد شعبي» تحسباً لحدوث أي خلل أمني في النخيب.

**طهران: لا يحق للرياض استضافة حوار يمني لأنها طرف في الصراع**

مولين لرئيسه علي عبد الله صالح وآخرين لهادي، فيشدد المتحدث باسمه، عبده الجندي، على أن الحزب «متماسك وملتف حول قيادته»، مشيراً إلى أن «مؤتمر الرياض» سيخرج بمجموعة من «الإصلاعات فقط، من الدول التي تقود العدوان». ويضيف الجندي أن اللجنة العامة للمؤتمر تعد كل من يحضر مؤتمر الرياض «لا يمثل إلا نفسه».

على خط مواز، تصرّ طهران على موقفها من الأزمة اليمنية برغم الضغوط كافة. في هذا الصدد، قال مستشار المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، علي أكبر ولايتي، إن السعودية لا تستطيع أن

## السياسي يحصن القصر ويصالح الإعلام

## ق، عهدا

من ناحية أخرى، يحاول السياسي احتواء غضب وسائل الإعلام المختلفة مع اقتراب ذكرى تنصيبه في الرئاسة، إذ يُتوقع أن تكون الذكرى «موسم انتقادات بالجملة»، خاصة مع إخفاق الرئيس في تحقيق أي إنجازات حقيقية تمس حياة المواطنين، باستثناء حفر مشروع قناة السويس الجديدة.

في هذا الصدد، اصطحب السياسي عدداً من الإعلاميين الغاضبين منه في جولة الجمعة الماضي التي شملت المشروعات التي يجري تنفيذها، ومن بينها القناة الجديدة، وجلس ليتحدث معهم لنحو 30 دقيقة، كذلك استمع إلى «العقبات التي تواجههم في التواصل مع الرئاسة»، وشرح لهم العقبات التي تواجه الدولة في القضاء على الفساد.

بذلك، حاول «الجنرال» إعادة الإعلام إلى تأييده مرة أخرى وإصلاح ما أفسده مساعده خلال الشهر القليلة الماضية، وهو ما يبدو أنه نجح في احتوائه مؤقتاً. ومن هنا، فإنه وجّه للإعلاميين رسالة مفادها ضرورة أن يشعر المواطن بالتحسن، تجنباً لتصاعد الغضب ضد الرئيس، وهي التصريحات التي جعلت مساعدي الرئيس يشعرون بالحرج في ظل حرص السياسي على الاستماع إلى كل ما قيل، بل لوقت أطول مما كان مخصصاً قبل بدء الجولة.

منصب رئيس ديوان رئيس الجمهورية ضمن خطة تأمين القصر الجمهوري برجال الجيش الذين يثق بولائهم.

التحصين امتد كذلك إلى زيادة الاعتماد على رجال الجيش والحرس الجمهوري في تنسيق تحركات الرئيس الداخلية والخارجية، الأمر الذي عكس اهتماماً متزايداً بالأمن يوليه السياسي في المدة الأخيرة كثيراً، على عكس المرحلة الماضية التي لم يبد فيها تركيزاً على الجانب الأمني بهذه الصورة. ويبدو أن الرجل أدرك متأخراً حالة الغضب التي أصبحت تحيط به، ليس في الشارع فحسب، ولكن في الإعلام الذي بدأ يهاجمه بصورة تصاعدية في الشهور الأخيرة، ما دفع اللواء عباس حلمي إلى تكليف العقيد أحمد شعبان (مدير مكتب حلمي) بكتابة مقالة في صحيفة «اليوم السابع» بعنوان «ابن الدولة».

يدافع «ابن الدولة» عن الرئيس وقراراته كلها، فيؤيده بالمطلق ويعتذر عن الأخطاء التي يرتكبها المسؤولون، كذلك لا يجد غضاضة في انتقاد الحكومة وسلبياتها، فيما تكون كتاباته مرتبطة دائماً بالقضايا الحيوية التي تشغل مواقع التواصل الاجتماعي، ويمكن أيضاً النظر في مقالاته إلى أنها التعبير الرسمي عن وجهة نظر الدولة.

يبدو أن عبد الفتاح السيسي أدركت تفتت الجبهة الداعمة له، فبدأت أدرك الأمر سريعاً عبر تعزيز القصر برجال الجيش الذين أصبحوا يحيطون به، وفي الوقت نفسه، فإنه صالح رجال الإعلام الفاضلين منه منذ عدة أشهر، وذلك قبل أقل من ثلاثة أسابيع على مرور عامه الأول في القصر

### القاهرة - أحمد جمال الدين

يدرك عبد الفتاح السيسي أن كثرة الغاضبين منه قد تحولت إلى «مرسي جديد» يثور الشعب عليه، في ظل تراجع نسب «التأييد المطلق» التي كان يحظى بها عند انتخابه قبل عام تقريباً، رئيساً للجمهورية بأغلبية ساحقة. لذلك، حصّن السيسي قصره باللواءات. فبخلاف وجود العقيد أحمد محمد علي (المتحدث السابق باسم الجيش) واللواء عباس حلمي (مدير مكتب السيسي في المخابرات الحربية) وأصبح الآن مديراً لمكتب الرئيس)، اختار السيسي رسمياً اللواء أركان حرب مصطفى شريف لتولي

والوفد المرافق مع الرئيس باراك أوباما ونائبه وكبار المسؤولين الحكوميين، أفضت إلى الحصول على ضمانات سياسية في ما يتعلق بدعم الأكراد وحق تقرير مصير. في سياق متصل، نقل وزير الإعمار والإسكان في حكومة كردستان، دريماز كوسرت، عن أوباما قوله خلال لقائه البرزاني، إنه «لن نقف في وجه تطلعاتكم، ولكن أولوياتنا في الوقت الحالي هزيمة داعش».

وأوضح كوسرت، الذي كان عضواً في الوفد المرافق للبرزاني إلى واشنطن، في تصريح صحفي، أن «البرزاني أكد للمسؤولين الأميركيين أن الأكراد لم يعودوا قادرين على انتظار أتباع الدول المجاورة معهم سياسة جيدة أو لا»، مبيناً أن البرزاني أبلغ كل من أوباما ونائبه جو بايدن، أن «الشعب الكردي جدير بأن يقرر مصيره بنفسه، وأن مسألة الاستقلال ستجري سلمياً وعن طريق إجراء الاستفتاء»، وبالتالي مع الجهات ذات العلاقة في بغداد.

وأشار المسؤول الكردي إلى أن بايدين تحدث بطريقة أكثر شفافية، ناقلاً على لسانه قوله للبرزاني: «بكل تأكيد سنرى الدولة الكردية خلال حياتي وحياتك».